

## ورقة حول

### تعليقات جمعية نهوض وتنمية المرأة

على مواد وبنود مقترح قانون حزب الوفد لقوانين الأحوال  
الشخصية

المقدم من النائب الدكتور/ محمد أحمد فؤاد

بناءً على قيام الجمعية بدراسة كافة الجوانب الدينية والقانونية  
والتشريعية وإجراء العديد من الدراسات الاجتماعية

## مقدمة:

تطالع جمعية نهوض وتنمية المرأة باستمرار ما تتقدم به بعض الجهات لمجلس النواب من مشروعات تعديل قانون الأحوال الشخصية، ومن بينها مقترح قانون حزب الوفد من خلال النائب/ محمد أحمد فؤاد، ولعل الضجة التي أحدثتها هذا المقترح نبعت وبشكل أساسي من مضمونه الذي أثار استياء الرأي العام، وآثار قلق واستياء وتخوف الأمهات المصريات، بالإضافة إلى الجهات والجمعيات الأهلية التنموية المعنية بشئون المرأة، التي حملت فوق كتفها نقل أصوات واستغاثات الأمهات المصريات لصناع القرار، ومن بينها جمعية نهوض وتنمية المرأة التي لم تدخر وسعاً في سبيل نصرته ودعم الأم المصرية وأبنائها على مدار سنوات عملها التي تمتد إلى 30 عاماً.

ومن منطلق ما سبق، دشنت جمعية نهوض وتنمية المرأة حملة تحت عنوان "صوت أمهات مصر"، وذلك بهدف نقل أصوات واستغاثات الأمهات المصريات لصناع القرار نتيجة تضررهنّ من أي تعديلات تمس حياة وسلامة أطفالهنّ، كما تسعى الحملة إلى وضع رؤية موحدة ومدروسة لقوانين الأحوال الشخصية وشاملة لكافة الآراء والأفكار التي تصب في مصلحة الطفل الفضلى وأمن الأسرة المصرية.

وقد قامت الجمعية في إطار الحملة بدراسة مقترح قانون حزب الوفد كاملاً لكي يكون تعليقها على القانون موضوعياً ودقيقاً، حيث أعدت الجمعية ورقة للتعليق على بنود ومواد مقترح قانون حزب الوفد لقوانين الأحوال الشخصية بناءً على قيامنا بدراسة المقترح من كافة الجوانب الدينية والقانونية والتشريعية وإجراء العديد من الدراسات الاجتماعية لنؤكد على رفضنا لمقترح القانون رفضاً قاطعاً وبالأدلة التي أوضحت **أن أكثر من نسبة 75% من مواد وبنود مقترح قانون حزب الوفد لقوانين الأحوال الشخصية غير دستورية وبها عوار قانوني ولا تتبع الشريعة الإسلامية بل تكون متضاربة ومتناقضة وتضر بمصلحة الطفل وتحدث أضرار جسيمة للأسرة المصرية.**

وإذ تناشد جمعية نهوض وتنمية المرأة كافة الأطراف المعنية بالتدخل لتحقيق مصلحة الطفل الفضلي والوقوف بجوار أمهات مصر الحاضنات ووقف هذا المقترح لأنه قانون مجحف ولا يحقق مصلحة أطفالهنّ الفضلى ويخالف الشريعة الإسلامية مصدر القوانين في مصر وفقاً لما نص عليه الدستور، فالقانون 103 ينص على أن الأزهر الشريف هو مصدر الفتوى من خلال دار الافتاء المصرية والأزهر هو المرجعية للدستور، وطالما أن الأزهر أكد عدة مرات بأن القانون الحالي شرعي ودستوري، فلماذا نطالب بتغييره؟!.

وقد تم عرض قانون الأحوال الشخصية الحالي على الأزهر الشريف ومجمع البحوث الإسلامية عدة مرات خلال أعوام 2006-2007-2008-2011-2015 وذلك بتشكيل لجنة فقهية لدراسة كافة مواد القانون بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية برئاسة الدكتور أحمد الطيب شيخ الأزهر، وكانت القرارات النهائية بأنها نابعة من الشريعة الإسلامية ولا تخالفها ويتم استمرار العمل بها دون تغيير.

## وفيما يلي البنود التي تم طرحها في مقترح قانون حزب الوفد والتعليق عليها

### المادة رقم (3)

#### مادة (3)

تختص محاكم الاسرة دون غيرها , بنظر جميع مسائل الاحوال الشخصية  
تعفى دعاوي النفقات وما في حكمها شاملة دعاوى الحبس لامتناع المحكوم عليه  
عن تنفيذ الاحكام الصادره بها  
كما يختص رئيس محكمة الاسرة بإصدار إشهادات الوراثة , ويجوز له ان  
يحيلها الى المحكمة عند قيام نزاع جدى فى شأنها .

### تعليق الجمعية على المادة رقم (3):

نرى أن المادة متضاربة فمعنى أنه يحولها للمحكمة عند وجود نزاع، أنها خارج إطار المحكمة أي أنه يصدر شهادات الوراثة بتوقيع منه دون نظرها من المحكمة، وهو غير الواقع الفعلي، حيث أن الأمر يحتاج إلى وجود شهود وحلف لليمين ونظر للمستندات، فهل كل ذلك سيتم يومياً بمكتب رئيس المحكمة بصفته الإدارية؟، وإذا وجد نزاع فقط يقوم بتحويلها إلى المحكمة، هل يتفرغ رئيس المحكمة طول الوقت فقط لإصدار اشهادات الوراثة؟!

### المادة رقم (6)

#### مادة (6)

تنشأ نيابة متخصصة لشئون الاسرة تتولى المهام المخولة للنيابة العامة أمام محاكم  
الاسرة ودوائرها الاستئنافية .  
وتتولى نيابة شئون الاسرة – فى الدعاوى والطعون التى تختص بنظرها محاكم  
الاسرة ودوائرها الاستئنافية الاختصاصات المخولة للنيابة العامة قانونا ويكون  
تدخلها فى تلك الدعاوى والطعون وجوبيا وإلا كان الحكم باطلا  
وعلى نيابة شئون الاسرة إيداع مذكرة بالراى فى كل دعوى او طعن وكلما طلبت  
منها المحكمة ذلك

### تعليق الجمعية على المادة رقم (6):

✚ الاختصاص ليس للنيابة العامة، وإنما يوجد نيابة متخصصة بالفعل في شئون الأسرة تم إنشاؤها بالقانون 10 لسنة 2004 ، أي منذ 14 عام.

### المادة رقم (12)

#### مادة (12)

لا تقبل الدعوى التي ترفع ابتداء إلى محاكم الاسرة بشأن المنازعات التي تختص بها , فى المسائل التي يجوز فيها الصلح طبقا لنص هذا القانون دون تقديم طلب التسوية إلى مكتب تسوية المنازعات الاسرية المختص ليتولى مساعى التسوية بين أطرافها وفقا لأحكام هذا القانون.

وللمحكمة أن تامر بإحالة الدعوى إلى المكتب المختص للقيام بمهمة التسوية وفقا لاحكام هذا القانون , وذلك بدلا من القضاء بعدم قبول الدعوى .

### تعليق الجمعية على المادة رقم (12):

✚ هذه المادة متضاربة، فكيف لا يقبل البدء في إجراءات رفع الدعوى أساساً إلا بوجود قرار مكتب التسوية؟، وفي نفس الوقت يمكن للمحكمة إحالة القضية إلى مكتب التسوية لأنها نظرت الدعوى بدون المرور على مكتب التسوية.

### المادة رقم (22)

#### مادة (22)

لا يلزم توقيع محام على صحف دعاوى الأحوال الشخصية أمام محكمة الأسرة ,

فإذا رفعت الدعوى بغير توقيع محام علي صحيفتها كان للمحكمة عند الضرورة ان تندب محاميا للدفع عن المدعى , ويحدد الحكم الصادر فى الدعوى أتعابا للمحامى المنتدب , تتحملها الخزانة العامة , وذلك دون إخلال بالترام مجالس النقابات الفرعية بتقديم المساعدات القضائية على النحو المنصوص عليه فى القانون رقم 17 لسنة 1983 بشأن إصدار قانون المحاماة .

وتعفى دعاوى النفقات وما فى حكمها من الأجور والمصروفات بجميع أنواعها من كافة الرسوم القضائية فى كل مراحل التقاضي.

### تعليق الجمعية على المادة رقم (22):

المادة متناقضة ومتضاربة - فكيف لا يلزم توقيع محامي؟، وكيف أن المحكمة تعين محامى للدفاع عن المدعى؟، وإذا كان حدد أن المحامى فقط للدفاع عن المدعى، فما هى إمكانية تعيين محامى من المحكمة عن المدعى عليه أن كان غير قادر على توكيل محام.

### المادة رقم (28)

#### مادة (28)

فى دعاوى التطلاق التى بوجب فيها القانون نذب حكمن على المحكمة ان تكلف كلا من الزوجين بتسمية حكم من أهله- قدر الإمكان- فى الجلسة التالية على الأكثر، فان تقاعس أيهما عينت المحكمة حكما عنه.

وعلى الحكمن المثل امام المحكمة فى الجلسة التالية لتعيينهما ليقرر ما خلاصا اليه معا، فان اختلفا أيهما عن الحضور تسمع المحكمة أقوالها او أقوال الحاضر منهما بعد حلف اليمين.

وللمحكمة ان تأخذ بما انتهى اليه الحكمان او بأقوال أيهما او بغير ذلك مما تستقيه من اوراق الدعوى

### تعليق الجمعية على المادة رقم (28):

تؤدى هذه المادة إلى تطويل أمد التقاضي، فتكلف المحكمة بتسمية حكمن، ثم فى حالة التقاعس تنتدب المحكمة حكمن ثم يجب حضورهما، وما الوضع إذا تخلف الحكمن؟ ولماذا لا يتم اللجوء إلى تقرير يكتبه الحكمن بدل حضورهما إلى المحكمة؟ وفى حالة تعدد حالات القضايا أمام الحكمن ووجود أكثر من دعوى منظورة فى نفس الوقت وعدم تمكن الحكمن من الحضور فهل يتم تأجيل الدعوى لحين حضورهما أو أحدهما؟

وفى حالة اختلاف رأى الحكمن عن بعضهما فما هى المعايير التى يختار القاضى على أساسها الرأى الصواب؟ وإلى أى فترة يتم التأجيل لحضور الحكمن بنفسهما؟

المادة رقم (30)

مادة (30)

( أ ) يشتمل قرار اتخاذ اجراء التحكيم على تاريخ بدء وانتهاء مأمورية الحكيم على ألا تجاوز مدة ثلاثة اشهر وتخطر المحكمة الحكيم والخصم بذلك ، وعليها تحليف كل من الحكيم اليمين بأن يقوم بمهمته بعدل وأمانة .  
( ب ) يجوز للمحكمة أن تعطي للحكيم مهلة أخرى مرة واحدة لا تزيد على شهر  
(ج) وعلى مكتب تسوية المنازعات الاسرية بمحكمة الاسرة ان يندب خبيراً قانونياً لصياغة تقريراً بما انتهى اليه الحكيم او ايهما في مأموريته  
وللمحكمة ان تاخذ بما انتهى اليه الحكمان في تقريرهما او بتقرير ايهما

**تعليق الجمعية على المادة رقم (30):**

تطوير آمد التقاضى، بأن يتم استدعاء الحكيم لتحليف اليمين بأن يقوم بمهمته بعدل وأمانة، ثم القيام بالتحكيم، ثم حضورهما للمحكمة، ثم يجوز أن يتم إعطاء الحكيم مهلة أخرى، وانتداب خبير قانونى لصياغة تقرير قانونى للحكيم، بالإضافة إلى ما هو الداعي إلى صياغة تقرير إذا كان الحكيم سيمثلوا أمام القاضى بشخصهما؟!!

المادة (32)

مادة (32)

إذا عجز الحكيم عن الإصلاح :

- 1- فإن كانت الإساءة كلها من جانب الزوج اقترح الحكمان التطبيق بطلقة بئانه دون مساس بشيء من حقوق الزوجة المترتبة على الزواج والطلاق
- 2- وإذا كانت الإساءة كلها من جانب الزوجة اقترحا التطبيق مع حرمان الزوجة من كافة حقوقها الشرعية المترتبة على الزواج والطلاق
- 3- وإذا كانت الإساءة مشتركة اقترحا التطبيق مع حرمان الزوجة من نصف حقوقها الشرعية المترتبة على الزواج والطلاق "
- 4- وأن جهل الحال فلم يعرف المسيء منهما يعاد التقرير الى المحكمة لتتخذ ما تراه مناسباً ولها عند الاقتضاء احالة الدعوى للتحقيق وسماع الشهود للوقوف على الطرف المسيء وقدر اساءته "

### تعليق الجمعية على المادة رقم (32):

وفي هذه المادة يوجد جزئين:

1. بالنسبة للجزء الأول: وهو تطليق الزوجة مع حرمانها من كافة حقوقها الشرعية المترتبة على الزواج والطلاق (وهو مخالف للشرع والقانون) فكيف يتم حرمانها من حقوق الزواج عند طلب التطليق – أي أنها يتم حرمانها مثلا من المهر لأنه من حقوق الزواج (ويستحق بالدخول).
2. بالنسبة للجزء الثاني: وهو في حالة تعذر معرفة الطرف المخطئ ونسبة الخطأ يتم إحالة الدعوى للتحقيق واستدعاء شهود (وعمليا فإن التحقيق واستدعاء شهود من جانب الزوج وشهود من جانب الزوجة واختلافهم وإعادة استدعاء شهود من جانب الطرفين يستغرق سنوات) ولم يتم وضع حد أقصى لكل ذلك.

وبالنسبة إلى إعادة التقرير للمحكمة، فمن أين يعاد؟ وهل المحكمة أرسلت التقرير إلى مكان معين؟ فبعد حضور الحكمين وانتداب خبير قانوني مختص بالصياغة وحلف اليمين وتم إرسال التقرير إلى المحكمة، وبعد ذلك رأَت المحكمة أن التقرير لم يوضح نسبة الإساءة – فتقوم بإعادة إرساله للمحكمة.... فأى محكمة؟ كيف تصدر المحكمة قرار بإعادته للمحكمة!؟

### المادة (33)

#### مادة (33)

على الحكمين أن يرفعا تقريرهما إلى المحكمة مشتملا على الأسباب التي بنى عليها فإن اختلفوا أو لم يقدموا تقريرهم في الميعاد المحدد سارت المحكمة في الإثبات بكافة طرق الإثبات ، وإن عجزت المحكمة عن التوفيق بين الزوجين وتبين لها استحالة العشرة بينهما وأصررت الزوجة على الطلاق قضت المحكمة بالتطليق بينهما بطلقة بانئة مع تطبيق احكام المادة السابقة فيما يتعلق بقدر الاساءة ومدى استحقاق الزوجة لحقوقها الشرعية

### تعليق الجمعية على المادة رقم (33):

📌 وهذه المادة تشمل إطالة مرة أخرى لأمد التقاضي – حيث فتحت المادة الطريق للقاضي باستخدام كافة طرق الإثبات، وهي مذكورة بالقانون 25 لسنة 1968 وهي :

- المحررات الرسمية، المحررات العرفية المعدة للاثبات، المحررات العرفية الغير معدة للاثبات، حلف اليمين، تحقيق الخطوط وانكار البصمة والتوقيع، شهادة الشهود، انتداب الخبراء، البينة، القرائن.... إلخ مع العلم أن كل منها يستلزم وقت طويل قد تصل إلى شهور وسنوات.
- غير أنه تراكم القضايا لدى الخبراء سيؤدي إلى الإطالة إلى ما لا نهاية.

### المادة (39)

#### مادة (39)

إذا اختلف الزوجان في مقدار المهر فيكون اثبات المهر بكافة طرق الاثبات كشهادة الشهود والبينة والقرائن واليمين سواء كانا الزوجين على قيد الحياة او كان الاختلاف على مقدار المهر بين احد الزوجين وورثة الاخر او ورتتهما وكذلك الحكم عند الاختلاف بين أحد الزوجين وورثة الآخر أو بين ورتتهما

#### تعليق الجمعية على المادة رقم (39):

➡ هذه المادة تعمل على إطالة أمد التقاضي بدون حد أقصى، حتى بين ورثة الزوجين إلى مدى الحياة، وفتح باب كافة طرق الإثبات، ولم ينقيد بالمذكور بوثيقة الزواج وبذلك يمكن للزوج أن ينازع في مبلغ المهر (حتى المذكور بوثيقة الزواج) ويقوم باستدعاء شهود والاستعانة بالخبراء والأوراق والخطابات والمراسلات والأوراق العرفية، وتقوم الزوجة بنفس الخطوات، ويلتزم القاضي بإنهاء هذه النقطة ابتداءً حتى يمكنه الانتقال إلى ما بعدها من التحكيم وإجراءاته.

### المادة (41) والمادة (42)

#### مادة (41)

الشبكة هي جزء من المهر يحق للخاطب استردادها كاملة طالما لم يعقد العقد وإذا عقد دون دخول استحق نصفها وإذا دخل بها لا يحق له استردادها

#### مادة (42)

قائمة المنقولات هي من المهر يستردها الخاطب اذا لم يعقد عقد النكاح شريطة أن تسترد المخطوبة ما كان بمالها الحر أو بمال وليها، وتستحقها كاملة حال الدخول بها، وفي الخلع يسقط حق الزوجة في استرداد قائمة المنقولات بإعتبارها من المهر الذي تتنازل عنه مقابل التطلق.



### تعليق الجمعية على المادة رقم (41) والمادة رقم (42)

هاتان المادتين تتضمننا خطأ قانوني وشرعي وفقهي غير محدود، حيث أنهما يتعارضا مع حكم المحكمة الدستورية العليا التي أفادت بأن: (أحكام رد الشبكة والهدايا التي تقدم من أحد الخاطبين للآخر أثناء فترة الخطبة، لا تعتبر من مسائل الأحوال الشخصية لأنها ليست ركناً من أركان عقد الزواج ولا شرطاً من شروطه، إذ يتم الزواج صحيحاً بدونها ولا يتوقف عليها، و من ثم يكون النزاع بشأنها هو نزاع في مسألة مالية، وقد استقر قضاء النقض في شأنها على اعتبارها من قبيل الهبات، ويسري عليها ما يسري على الهبة من أحكام في القانون المدني). المصدر: (الحكم الصادر في الدعوى رقم 96 لسنة 28 ق " دستورية " - جلسة 2008/3/2).

وبذلك لا يجب إدراج الشبكة كجزء من المهر، إذ أن المهر من أمور الاحوال الشخصية ومن شروط صحة الزواج، أما الشبكة فهي من قبيل الهدايا ولا علاقة لها بأحكام وشروط الزواج لأنه يصح الزواج بدون شبكة ولا يصح بدون مهر.

وكذلك الوضع بالنسبة للمنقولات، حيث أنها ليست من شروط عقد الزواج في الشريعة، ويكون الزواج صحيحاً بدونها، فهي ليست من حقوق الزواج في الشريعة، فكيف يتم اعتبارها جزء من المهر، مع أن المهر هو مال خالص للزوجة تنتفع به كيف تشاء، عكس المنقولات الزوجية التي يلتزم الزوج بتجديدها وإبدال التالف منها، وهي مخصصة لانقاع كل الأسرة من الزوجين والأبناء وحتى الأقارب في الزيارات.

### المادة (43)

#### مادة (43)

إذا امتنعت الزوجة عن طاعة الزوج دون حق توقف نفقة الزوجة من تاريخ الامتناع  
وتعتبر ممتنعة دون حق إذا لم تعد لمنزل الزوجية بعد دعوة الزوج إياها للعودة بإعلان على يد محضر لشخصها او من ينوب عنها وعليه أن يبين في هذا الإعلان السكن.  
وللزوجة الاعتراض على هذا أمام المحكمة الابتدائية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ هذا الإعلان وعليها أن تبين في صحيفة الاعتراض الأوجه الشرعية التي تستند إليها في امتناعها عن طاعته وإلا حكم بعدم قبول اعتراضها.  
ويعتد بوقف نفقتها من تاريخ انتهاء ميعاد الاعتراض إذا لم تتقدم به في الميعاد.  
وعلى المحكمة عند نظر الاعتراض، او بناء على طلب أحد الزوجين، التدخل لإنهاء النزاع بينهما صلحا باستمرار الزوجية وحسن المعاشرة.

### تعليق الجمعية على المادة رقم (43)

✚ هذه المادة ظلم قاتل للمرأة، حيث يتم وقف نفقتها منذ تاريخ انتهاء الاعتراض، ثم تقوم المحكمة بالتدخل للصلح (حكمن - حلف يمين - بدء فى إجراءات الصلح - انتداب خبير قانونى لصياغة التقرير - استدعاء الحكمن للمثول - تقدير قيمة الخطأ - إعادة الأمر للحكمن - إعادة كل هذه الاجراءات مرة أخرى فى حالة وجود أبناء - إثبات خطأ الزوجة بكافة طرق الاثبات ....) ويكون وقف النفقة بالطبع بقوة القانون حتى يتم عرض الصلح واثبات الخطأ لمدة سنوات.

✚ كما نرى أن إقرار بيت الطاعة هدفه إجبار السيدات للجوء إلى الخلع ليكون بديلاً عن طلب قضية الطلاق، والتي تأخذ وقت طويل للحصول على الطلاق ويجب أن تثبت الضرر وفي نفس الوقت، يقوم الرجل بطلب إرجاعها لتكون وسيلة في يده لاستخدامها وإجبار الزوجة على الخلع.

✚ ونجد خلال السنوات الأخيرة ارتفاع نسبة حالات الخلع، حيث بلغت عددها ربع مليون حالة عام 2015 بزيادة 89 ألف حالة عن عام 2014 حيث أثبتت الدراسات أن الرجل يقوم بالضغط على المرأة لرفع الخلع للتنازل عن كافة حقوقها المادية.

✚ وكما أشرنا فإن الإحصائيات أثبتت:

1. يتمتع 90% من الرجال عن دفع النفقة عند الطلاق.

2. يتمتع 95% من الرجال عن دفع المصروفات عند الطلاق.

ففي حالة أنه في يتم إجبار آلاف السيدات لرفع الخلع وإبراء الرجال والتنازل عن حقهم للحصول على حريتهم لأسباب متعددة فكيف سوف يتم استغلال بند الطاعة في حالة إقراره مرة أخرى.

### المادة 47

#### مادة ( 47 )

كنايات الطلاق وهى ما تحتمل الطلاق وغيره ولا يقع بها الطلاق إلا بالنية.

### تعليق الجمعية على المادة رقم (47)

✚ كيف ينص قانون على مثل هذه العبارة المطاطة، فكيف للقاضى معرفة النية؟!، وما هي المعايير لكشف بواطن النفس والنية؟!، وهل سنعود مرة أخرى لكافة طرق الاثبات؟ وهل سيحال الامر للتحقيق وشهادة الشهود؟ وكيف سيتم تطبيق هذه المادة؟

المادة 48

مادة (48)

كل طلاق رجعيًا إلا المكمل لثلاث والطلاق قبل الدخول والطلاق علي مال وما  
يصدر عن القضاء من احكام بالتطليق يكون الطلاق فيها بائن ماعدا التطليق لعدم  
الانفاق فيكون الطلاق فيه رجعيًا

تعليق الجمعية على المادة رقم (48)

✚ لفظ التطليق يعنى الطلاق بحكم قضائي، فكيف يتصور أن تخوض المرأة حربا داخل أروقة المحكمة مع هذه المواد المجحفة والإجراءات التي استمرت لسنوات عديدة؟!، وبعد الحصول على حكم من القضاء، يكون الطلاق رجعي؛ فيمكن للزوج إعادة الزوجة لعصمته ولو بدون رضاها خلال 3 أشهر من صدور حكم التطليق!، وبالطبع إذا استمر في عدم الإنفاق تقوم بإعادة جميع الإجراءات مرة أخرى وطبعًا تصدر المحكمة قرارها بالتطليق الذي يكون رجعيًا مرة أخرى!

المادة 58

مادة ( 58 )

الزوجة المدخول بها في زواج صحيح إذا طلقها زوجها دون رضاها ولا بسبب من قبلها تستحق فوق نفقة عدتها متعة تقدر بنفقة لا تزيد على سنتين وبمراعاة حال المطلق يسرا أو عسرا ومدة الزوجية ويجوز ان يرخص للمطلق في سداد هذه المتعة على أقساط.

تعليق الجمعية على المادة رقم (58)

✚ المادة تؤدي إلى انتقاص حقوق الزوجة، حيث أن القانون الحالي يقول أن متعتها تقدر على الأقل بسنتين، أي حد ادنى سنتين، بينما المادة الحالية فتجعل الحد الأقصى سنتين، وبالطبع في حالات الزواج الذي استمر سنوات طويلة فإن المادة تكون مجحفة لأقصى درجة.

### الحضانة والإصطحاب والرؤية

#### مادة (59)

يثبت الحق في الحضانة للأم،

وفي حال وفاة أحد الأبوين تنتقل الحضانة الى الطرف الاخر مباشرة.

و ينتهي حق الحضانة ببلوغ الصغير او الصغيرة سن التاسعة ،

ويعول القاضى اولا على اتفاق الطرفين فان لم يتفقا فمصلحة الصغير الفضلى في الحضانة،

ويقتصر في الحاضن الرشد وان يكون أمين على نفس الصغير والقدرة على تربيته ورعايته .  
والا تكون الام الحاضنة متزوجة من اجنبى عن الطفل،

للقاضى الحق في إختيار المصلحة الفضلى لحضانة الصغير من بين الأب، وأم الأم، وأم الأب  
تم من يدلى من الأب على من يدلى من الأم ، على أن يتم اثبات ذلك بكافة طرق الاتبات.

### تعليق الجمعية على المادة رقم (59):

أ- بالنسبة للشريعة والقانون:

#### 1. أولاً- بالنسبة لتخفيض سن الحضانة إلى 9 سنوات:

- بتحليل كل الآراء وبالرجوع للشريعة والدين، وجدنا أن سن الحضانة الحالي وهو سن (15 عاماً) نابع من الشريعة الإسلامية ولا يخالفها، حيث:

1. كان قانون الأحوال الشخصية الصادر عام 1929 يجعلها 10 سنوات للولد و 12 عام للبنات حسب بعض المذاهب الفقهية، وكانت هذه التفرقة والسن الصغير مثار جدل وخلاف طوال عمر القانون، حتى تم تعديله إلى سن 15 عام للولد والبنات، إضافة إلى أن المواثيق الدولية والأعراف والتي صدر بناء عليها قانون الطفل المصرى أفاد بأن سن الطفل هو 18 عام، وقد تأتي هذه المادة بحالة من الارتداد إلى ما قبل عام 1929 لتقوم بتقليل سن الحضانة.

2. لا يوجد نص صريح في القرآن الكريم أو السنة النبوية يوضح الحد الذي تنتهي حضانة الأم لوليدها فيه، كما أن سن الحضانة يجب أن ترتبط بمصلحة الصغير والمصلحة قد

## تختلف من عصر إلى آخر، فكل ما صدر من آراء حول هذا الشأن هي اجتهادات من

### الفقهاء، على النحو التالي:

(1) الأحاديث الشريفة—يروى أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي بَطْنِي لَهُ وَعَاءٌ، وَحَجْرِي لَهُ حِوَاءٌ، وَثَدِي لِهَيْسَاءٍ، وَرَعَمَ أَبُوهُ أَنَّهُ يَنْزِعُهُ مِنِّي، فَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: "أَنْتِ أَحَقُّ بِهِ مَا لَمْ تَنْكَحِي". (رواه عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما: صحيح أبو داوود والحاكم وابن الملقن).

(2) الصحابة— هناك روايات حدثت أثناء حياة الصحابة رضي الله عنهم- تؤكد وجوب الحضانة للأم منها حكم أبو بكر الصديق رضي الله عنه- بأن يخل عمر بن الخطاب رضي الله عنه- بين ابنه وأمه التي فارقتها، وذلك كما يتضح من التالي: "كَانَتْ عِنْدَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ امْرَأَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَوَلَدَتْ لَهُ عَاصِمَ بْنَ عُمَرَ، ثُمَّ إِنَّهُ فَارَقَهَا، فَرَكِبَ عُمَرُ يَوْمًا إِلَى قُبَاءَ، فَوَجَدَ ابْنَهُ يَلْعَبُ بِفِنَاءِ الْمَسْجِدِ، فَأَخَذَ بَعْضِدِهِ، فَوَضَعَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ عَلَى الدَّابَّةِ، فَأَدْرَكَتُهُ جَدَّةُ الْغُلَامِ، فَتَارَعَتْهُ إِيَّاهُ، فَأَقْبَلَا حَتَّى أَتَيَا أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقِ، فَقَالَ عُمَرُ: ابْنِي، وَقَالَتِ الْمَرْأَةُ: ابْنِي، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَلِّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ، فَمَارَجَعَهُ عُمَرُ الْكَلَامَ". (رواه مالك في "الموطأ"- باب القضاء برقم 2403) وفي أقوال أخرى وحكم أبو بكر رضي الله عنه على عمر بن الخطاب بعاصم ابنه لأمه وقال له: "ريحها وشمها ولطفها خير له منك". (رواه سعيد في سننه، وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف).

ودليل آخر أن عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه- جعل سن الخامسة عشر حداً لحضانة الأم للابن أو الابنة، مستأنساً بجعل النبي صلى الله عليه وسلم- حد العمر للإذن بالجهاد. حيث أن رسول الله لم يكن يسمح للفتيان دون الخامسة عشر بحمل السيوف والدروع للخروج للجهاد في الغزوات.

(3) المؤسسات الدينية في مصر—قرر مجمع البحوث الإسلامية تشكيل لجنة فقهية لدراسة كافة مواد القانون وإعادة النظر في نصوص قوانين الأحوال الشخصية بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية، وذلك برئاسة الدكتور أحمد الطيب شيخ الأزهر، وأقرت اللجنة في 5 مايو 2011 "استمرار العمل بقانون الأسرة الصادر عام 2007 بما يخص الرؤية والحضانة، والذي ينص على أن حضانة الولد حتى سن 15 عاما، وحضانة البنت حتى الزواج".

### ○ وعن آراء الأئمة الأربعة في تحديد سن الحضانة، فكانت:

- الإمام مالك قدر سن الحضانة للذكر حتى سن البلوغ ثم يخير، أما الحضانة بالنسبة للأنثى فتستمر إلى زواجها ودخول الزوج بها (الدسوقي 526/2).
- وفقهاء الحنفية قالوا إن الحضانة تنتهي عند سن 15 سنة كحد أقصى.
- وفي الفتوى رقم 31178، قيل أن سن البلوغ عند الإمام الشافعي هو خمسة عشر، قال الشافعي في الأم: السن الذي يلزمه بها الفرائض، من الحدود وغيرها خمسة

عشر والأصل فيه من السنة، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رد عبد الله بن عمر عن الجهاد وهو ابن أربعة عشر وأجازه ابن خمس عشرة .

○ كما أقر العلماء بأن إذا ما بلغ الأبناء سن التمييز خيروا.. وذلك للأحاديث الصحيحة الدالة على ذلك. فقد قضى بذلك الرسول الكريم حين جاءته امرأة وقالت له: ("إن زوجي يريد أن يذهب بابني، وقد سقاني من بئر أبي عنية وقد نفعني"، فقال النبي للابن: "هذا أبوك وهذه أمك فخذ بيد أيهما شئت"، فأخذ بيد أمه فانطلقت به) وقد أجمع الصحابة على هذا الحكم؛ حيث قضى بعض الخلفاء الراشدين وهم عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب-رضي الله عنهما- بذلك.

## **2- ثانيًا - بالنسبة لترتيب الحضانة:**

✚ نجد أن الشريعة الإسلامية لرعاية مصلحة الأطفال راعت هذه السن الحرجة للطفل وأوردت في الراجح من المذاهب الفقهية أن ترتيب الحاضنات بعد الأم هي أم الأم وإن علت، فأم الأب وإن علت، فالأخوات الشقيقات، فالأخوات لأم، فالأخوات لأب، فبنت الأخت الشقيقة، فبنت الأخت لأم، فالخالات بالترتيب المذكور في الأخوات، فبنت الأخت لأب، فبنت الأخ بالترتيب المذكور، فخالات الأم بالترتيب المذكور، فخالات الأب بالترتيب المذكور، فعمات الأم بالترتيب المذكور، فعمات الأب بالترتيب المذكور.

✚ قرر مجمع البحوث الإسلامية بتشكيل لجنة فقهية لدراسة كافة مواد القانون وإعادة النظر في نصوص قوانين الأحوال الشخصية بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية، وذلك برئاسة الدكتور أحمد الطيب شيخ الأزهر، وأقرت اللجنة في 5 مايو 2011، حيث أقر الشرع والدين استمرار العمل بترتيب الحضانة للأم ثم والددة الأم ثم والددة الأب ثم أخواتها، وليس نقل الحضانة مباشرة من الأم للأب -في حالة سقوط الحضانة من الأم- لأن النساء أقدر على التعامل مع الأطفال بهذا السن، وفي هذا العمر يكون احتياج الأبناء للرعاية والحنان هو الاحتياج الأكبر.

## **ب- بالنسبة للشق الاجتماعي في مسألة الحضانة:**

أجرت جمعية نهوض وتنمية المرأة العديد من الدراسات الميدانية على آلاف الأمهات والأباء بخصوص قوانين الأحوال الشخصية، حيث:

□ تم إجراء دراستين خلال هذه الفترة ووصل عدد العينة بهم إلى 20000 أم وأب وأطفالهم، مقسمين إلى (9000 أم، 6000 أب، 5000 طفل).

□ في 11 محافظة مختلفة، وهي: (القاهرة، الجيزة، القليوبية، الغربية، الدقهلية، بورسعيد، الأسكندرية، الفيوم، المنيا، بني سويف، أسيوط).

□ بالإضافة إلى حلقات نقاشية تم تنظيمها مع أكثر من 900 من أمهات مصر، ووصول 4000 رسالة من الأمهات للجمعية.

وكشفت هذه الدراسات عن أن:

□ 78% من الرجال أرادوا الحضانة وتخفيض سنها للحصول على الشقة.

□ 85% من الرجال (أزواج السيدات وأيضًا الرجال من البحث) تزوجوا بأخرى أثناء الطلاق أو بعده.

□ 8% فقط من النساء تزوجنَ بآخر رسمي.

إلى جانب هذه الدراسات، هناك آلاف الحالات المتضررة والتي تجعلنا نتساءل عن جدوى خفض سن الحضانة أو نقلها للأب مباشرة بعد الأم. فهناك العديد من النماذج التي عان منها الأبناء من بخل الأب على الرغم من يسره، بالإضافة إلى وجود العديد من الحالات يكون فيها الأب غير أمين فيختطفهم وينتزعهم من حضن أمهم خلال فترة حضانتها لهم، فهل هذه النماذج من الآباء جديرة بحضانة الأبناء في سن صغيرة، والتي لا يستطيع النشء خلالها حماية نفسه من بطش الأب وعدم مسؤوليته؟.. فسن الحضانة الذي يحدده القانون الحالي، والتخيير مناسبين تماماً لمقتضيات العصر، فإنتهاء حضانة الأم في التاسعة يؤثر بالسلب على الأطفال نفسياً ومادياً، وكذلك على مستواهم الدراسي، نظراً لاستمرار حاجتهم للأم حتى هذه الفترة، وبالطبع الهدف من هذه المادة ليس في مصلحة الطفل المحضون، بقدر أن الهدف منها وقف مبلغ النفقة الذي تقوم الأم بالصرف منه على الصغير سواء النفقات الأساسية أو نفقة المصروفات المدرسية

المادة (61)

### مادة (61)

يكون تنظيم حق الإصطحاب رضاءاً . فإذا تعذر ذلك فللقاضي بعد سماع أقوال الطرفين والموازنة بينهما وما تمليه مصلحة الصغار الحكم بالإصطحاب بدءاً من عمر ثلاث سنوات للمحصون لمدة لا تقل عن أربعة وعشرون ساعة ولا تزيد عن اثنان وسبعون ساعة أسبوعياً، وأسبوعاً في أجازة منتصف العام الدراسي، وأربعة أسابيع في أجازة أحر العام الدراسي، وفي الأعياد والمناسبات الدينية والرسمية مناصفة.

ويحوز حكم الإصطحاب حجية متعددة للأجداد والأخوة والأخوات والأعمام والعمات والأخوال والخالات.

فإذا ابنت الام اسباب جدية ومقبولة لرفض طلب الإصطحاب حكم القاضي بالرؤية دون إصطحاب

ويتولى مكتب تسليم الصغير بالتعاون مع شرطة الأسرة المتخصصة بمحكمة الأسرة مهمة الإشراف على تنفيذ حكم الإصطحاب بان يكون تسلم الصادر لصالحه الحكم واعادته للحاضن وذلك في اي من الاماكن العامة الآتية :

1. أحد النوادي الرياضية أو الاجتماعية
2. أحد مراكز رعاية الشباب
3. إحدى دور رعاية الامومة والطفولة التي يتوافر فيها حدائق
4. إحدى الحدائق العامة .

وإذا امتنع الصادر لصالحه الحكم عن تسليم الصغير حركت ضده لجنة امتناع عن تسليم صغير وحكم عليه بعقوبة الحبس ستة اشهر وغرامة عشرة الاف جنيه

### تعليق الجمعية على المادة رقم (61):

#### 1) بالنسبة للرأي الشرعي في مسألة الرؤية والاستضافة:

ترفض جمعية نهوض وتنمية المرأة باسم الأمهات الحاضنات رفضاً قاطعاً لإقرار الاستضافة كبنء إجباري في القانون.

#### فقانون الرؤية "الحالي" نابع من الشريعة الإسلامية:

1. **فبالقرآن الكريم:** لم يذكر في القرآن آية صريحة بالرؤية أو الاستضافة ولكن استدل على الحق الشرعي لها بقوله تعالى "لا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَالِدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَالِدِهِ" الآية رقم **233** من سورة البقرة ..وقوله تعالى "وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ" الآية 75 من سورة الأنفال.

#### 2. فتاوى الأزهر الشريف ومجمع البحوث الإسلامية على الرؤية والاستضافة:

- "فتوى الأزهر الشريف – رقم 740 الموضوع 3408 قالت بأن "الرؤية تجري في مكان عام ولا تجبر الحاضنة على أن ترسل الصغير إلى مكان إقامة أبيه ولها الحق في عدم تمكينه من أخذه منها أو إخراجها من مكان إقامته. وليست الزوجة بملزمة شرعاً بإرساله إليه لرؤيته في مكان إقامته



ولا استضافته في العطلات الأسبوعية أو الرسمية ولا أخذه منها للتصنيف معه مادام في حضانتها وإنما يمكن ذلك بالتراضي بين الطرفين".

○ أقر مجمع البحوث الإسلامية في سبتمبر 2007 على أنه يجوز للطرف غير الحاضن إستضافة الصغير بمسكنه في العطلات إذا أذن الحاضن وتم أخذ رأي المحضون بذلك وبالتالي لا يتم إجبار الحاضنة بقوة القانون.

○ قام الأزهر الشريف ومجمع البحوث الإسلامية بمراجعة قوانين الأحوال الشخصية عدة مرات خلال أعوام (2006، 2007، 2008، 2011، 2015) وأصدر القرارات النهائية في الرؤية بأنه يجوز للطرف غير حاضن استضافة الصغير بإذن الطرف الحاضن وأخذ رأي المحضون.

## (2) بالنسبة للرأي الاجتماعي في مسألة الاستضافة:

أجرت جمعية نهوض وتنمية المرأة العديد من الدراسات الميدانية على آلاف الأمهات والأباء بخصوص قوانين الأحوال الشخصية، حيث:

□ تم إجراء دراستين خلال هذه الفترة ووصل عدد العينة بهم إلى 20000 أم وأب وأطفالهم، مقسمين إلى: (9000 أم، 6000 أب، 5000 طفل).

□ في 11 محافظة مختلفة، وهي: (القاهرة، الجيزة، القليوبية، الغربية، الدقهلية، بورسعيد، الإسكندرية، الفيوم، المنيا، بني سويف، أسيوط).

□ بالإضافة إلى حلقات نقاشية تم تنظيمها مع أكثر من 900 من أمهات مصر، ووصول 4000 رسالة من الأمهات للجمعية.

وكشفت هذه الدراسات عن أن:

### ☒ بالنسبة للنفقة، وجدنا أن:

▪ الدراسة الأولى: 88% من الرجال لا يدفعون النفقة.

▪ بينما بالدراسة الثانية كانت النسبة 90%.

### ☒ بالنسبة لمصروفات المدرسة، وجدنا أنه:

▪ بالدراسة الأولى: 92% من الآباء لا يدفعون مصاريف المدارس.

▪ بينما بالدراسة الثانية كانت 95%.

### ☒ بالنسبة لزوج الأب/ الأم بشخص آخر، وجدنا أنه:

▪ **الدراسة الأولى:** 85% من الرجال تزوجوا بأخرى أثناء الطلاق أو بعده، أما 4% من السيدات تزوجن وآلت الحضانه لأمهاتهن.

▪ **الدراسة الثانية:** 88% من الرجال تزوجوا بأخرى.

✕ **بالنسبة لتعرض الأبناء للخطف، أكتشفنا:**

▪ 9% من أبناء السيدات تعرض للخطف من الرجل أو أسرته، ورغم ذلك لا يتم تجريم خطف الأبناء للأبناء في القانون.

✕ **نتائج أخرى:**

▪ 63% ممن كانوا في حضانه الأباء تعرضوا للضرب والإهانة من الأب ومن زوجة الأب، كما كان هناك تفرقة في المعاملة بينهم وبين الأبناء من الزوجة الثانية.

▪ أحد أسباب تواجد الأطفال بالشوارع هو إدمان أبائهم للمخدرات أو للخمر وذلك بنسبة 63.5% .

▪ نسبة الأباء الذين يحولون لأبنائهم من المدارس أو يخرجونهم من المدارس بشكل تام ليعملوا كانت 9.5%.

✕ **كما أن مخاطر الاستضافة والمخاطر المتعلقة بالطرف غير الحاضن، وهي:**

▪ تحديد من سوف يدرس أهلية الطرف غير حاضن من الناحية العقلية والنفسية والاجتماعية والتأكد والتحقق من سمعته لاستضافة الطفل؟

▪ تحديد الجهة التي سوف تدرس دعوى الاستضافة من كل الجوانب بالقانون؟

▪ تحديد من سيكون المسئول عن عملية الاستضافة من الجهات الرسمية داخل مصر؟

▪ تحديد الأوراق المطلوبة للتقدم بطلب الاستضافة؟

▪ تحديد ما هي المعايير التي بناءً عليها سوف تقوم محكمة الأسرة بالموافقة على الاستضافة من عدمه؟

▪ تحديد بالقانون الالتزامات التي يجب أن تكون وتقر على الطرف الحاضن وغير حاضن، وما هي الجهة التي سوف تتابع هذه الالتزامات؟

▪ تحديد بالقانون من سوف يتابع عملية تسلم وتسليم الطفل وإرجاعه مرة أخرى سليماً للطرف الحاضن؟ على أن يكون ذلك بشكل منظم ولملايين الأطفال في نفس الوقت، حيث هناك 6 مليون طفل وطفلة من الممكن أن يتعرضوا لهذه القضية.

▪ تحديد كيف سيتم حماية الطفل من خطف الطرف غير حاضن له خلال عملية الاستضافة؟ تصل حالات خطف الآباء للأبناء أثناء الرؤية طبقاً لإحدى دراسات الجمعية إلى 9%، فكيف سوف يتم

التعامل مع الخطف خلال الاستضافة؟

- تحديد في القانون في حالة رفض الطفل للاستضافة.. هل سيتم جره بالقوة وبالبوليس؟!.
- مدى قدرة جهاز وزارة الداخلية على تحمل وضع أسماء وأرقام الرقم القومي للأولاد الموجودة بشهادة ميلادهم على قائمة الممنوعين من السفر، وهم 6 مليون طفل؟
- حالة الطفل بشكل عام مثل حالته الدراسية وهواياته وحالته الصحية.
- مدي تأثر أنشطة الطفل خلال الاستضافة، مثلاً النشاط الرياضي هل يتم حرمانه منه؟
- كيف يتم التعامل في حالة وجود ثلاثة أطفال أشقاء للأب والأم المنفصلين، ووصل أحدهم إلى سن الاستضافة.. فهل يعقل فصل هذا الأخ عن أخواته كل أسبوع؟!.

إذا كيف يكون هناك مراعاة لمصلحة الصغير عند وجوده لمدة من يوم إلى ثلاثة أيام اسبوعياً في سن ثلاثة سنوات ومن الممكن أن يكون لدى الجد أو العم أو الخال؟! مع العلم أن المادة ذكرت مواعيد أخرى للاصطحاب وهي أيام الأجازات، أي أن هذه المواعيد (من يوم إلى ثلاثة أيام) تكون أيام الدراسة!!! وأيضا أين مصلحة الصغير بوجوده عند جد عجوز أو أب أو عم أو خال في أيام الدراسة حتى ثلاثة أيام أسبوعياً؟!

فهذه المادة المقصود بها فقط الضغط على الأم الحاضنة لأنها تؤدي إلى ضرر بالغ بالطفل، وهو الأمر الذي لن تقبل به الأم خوفاً على مصلحة طفلها، ففي مقابل ذلك تقوم بالتنازل عن أي شيء حتى عن النفقة مقابل عدم تعذيب صغيرها بحكم قضائي .

والدليل على أن الأمر يحتوى على سوء نية متعمد هو العقاب الجنائي المنصوص عليه في نفس المادة رقم (61) وهو: **(وإذا امتنع الصادر لصالحه عن تسليم الصغير حرمت ضده جنحه امتناع عن تسليم صغير وحكم عليه بعقوبة الحبس ستة أشهر وغرامة عشرة آلاف جنيه).**

**والحقيقة أننا نتعجب من هذه العقوبة،** ففي حالة المأذون المزور أو الزوج المدلس الذي يمتنع عن ذكر حقيقة زواجه بأخرى، وضع مشروع القانون عقاب حبس أو غرامة وللقاضى الحق فى الاختيار بين الحبس والغرامة، بينما في حالة امتناع الأم عن تسليم الطفل (3 سنوات) للجد لمدة (3 أيام متواصلة) وضع مشروع القانون عقوبة تقدر بحبس وغرامة وجوبيين بدون أن يكون للقاضى حتى حق الاختيار بين الحبس والغرامة. ولم يتم الاكتفاء بعد كل ذلك بحبس الأم لمدة ستة أشهر وغرامة 10 آلاف جنيه، بل امتد الأمر لحرمانها من حضانة الطفل حتى عام، ولم يكتفى بتعذيب الطفل والتكيل بأمه وحبسها وغرامة وأخذ الطفل سنة كاملة، بل وأضاف فى المادة 62 من مشروع القانون أنه من حقه مطالبتها بالتعويض عما اصابه من ضرر ايضاً!!!

المادة (63)

مادة (63)

وإذا رفض طلب الاصلحاب وتعذر تنظيم الرؤية اتفاقاً ، يحكم القاضي بالرؤية على أن تتم في مكان لا يضر بالصغير أو الصغيرة نفسياً .  
ينفذ الحكم الصادر برؤية الصغير في المكان والزمان المبين بالحكم ولا ينفذ حكم الرؤية قهراً ولكن إذا امتنع من بيده الصغير مرتين متتاليتين ، وأربعة مرات متقطعة على مدار العام دون عذر قهري أعذره القاضي فإن تكرر منه ذلك جاز للقاضي بحكم واجب النفاذ نقل الحضانة مؤقتاً إلى الطرف الآخر لمدة يقدرها لا تقل عن ستة اشهر ولا تزيد عن عام مع حفظ حق الصادر لصالحه الحكم في طلب التعويض ان كان له مقتضى ،  
يجب ألا تقل مدة الرؤية عن خمس ساعات أسبوعياً فيما بين الساعة التاسعة صباحاً والسابعة مساءً ويراعى قدر الإمكان أن يكون ذلك خلال العطلات الرسمية وبما لا يتعارض ومواعيد انتظام الصغير في دور التعليم

تعليق الجمعية على المادة (63):

✚ هذه المادة صورة أخرى من صور التفرقة والقهر، حيث نصت على أنه في حالة امتناع الطرف الحاضن للصغير (الأم) مرتين متتاليتين أو أربعة مرات على مدار العام عن تنفيذ الرؤية، فإنها تعاقب بنقل الحضانة حتى عام بالإضافة إلى الحكم عليها بالتعويض، ولكن هذه المادة لم تتكلم عن ماذا لو تعمد الطرف الآخر عدم الحضور رغم قيام الحاضن بتنفيذ الحكم والانتظار خمس ساعات أسبوعياً وانتظار الطفل خمس ساعات دون حضور من صدر الحكم لصالحه؟!، فما هو عقابه؟ ولماذا لا يحق هنا للأم الحاضنة طلب التعويض؟ ولماذا لا يوجد على الأب عقوبة جنائية؟ ولماذا لا يوجد غرامة عليه؟ ولماذا لم تقضى المادة باسقاط حقه في الرؤية؟ ولماذا لم يتم ربط المادة بانتظام الأب في دفع نفقة الصغير؟  
والإجابة على كل ذلك بسيطة جداً، وهي أنه ليس من المهم مصلحة الصغير، إنما المهم هو العند والنكايه والتكيل بالأم الحاضن.

## المادة 65

### الولاية التعليمية

#### مادة (65)

تكون الولاية التعليمية للاب وعند الخلاف على ما يحقق مصلحة الطفل الفضلى او نشوب نزاع فى اى مسألة تتعلق بتعليم الطفل فيرفع اى من ذوى الشأن الامر لقاضى الامور المستعجلة بمحكمة الاسرة بدعوى مستعجلة للفصل فى مسأله الولاية التعليمية،

ويجوز ان تشمل الدعوى على طلب مستعجل لقاضى الامور المستعجلة للفصل فى نزاع قائم متعلق بمصلحة الصغار التعليمية، وللقاضى اصدار امره فى الطلب المقدم بما يحقق مصلحة الطفل الفضلى على وجه السرعة.

مع الاحتفاظ بحق المباشرة التعليمية للطرف الغير ولي تعليميا

### تعليق الجمعية على المادة (65):

#### 1- بالنسبة للرأى الدستوري فى مسألة الولاية التعليمية:

▪ قانون الولاية التعليمية الحالي نابع من الشريعة والدستور، حيث تنص مادة الولاية التعليمية فى القانون الحالي وهى الفقرة الثانية من المادة رقم 54 لسنة 2008 ونصت على أن تكون الولاية التعليمية على الطفل للحاضن، وعند الخلاف على ما يحقق مصلحة الطفل الفضلى يرفع أى من ذوى الشأن الأمر إلى رئيس محكمة الأسرة، بصفته قاضيا للأمر الوقتية، ليصدر قراره بأمر على عريضة، مراعيًا مدى يسار ولي الأمر، وذلك دون المساس بحق الحاضن فى الولاية التعليمية.

▪ وكان المجلس الأعلى للأمم والطفولة قد أحال مادة الولاية التعليمية إلى المؤسسات الدينية وهى الأزهر ودار الإفتاء ومجمع البحوث الإسلامية، وأقر الجميع جوازها وتمت الموافقة عليها فى البرلمان فى سنوات سابقة. وفى مايو 2011 لم يكن لدى الأزهر من جديد سوى إشراك الأب والأم فى الولايات التعليمية، بعد أن استقر رأى العلماء على أن القانون يوافق أوضاع الأسرة المصرية.

▪ وفي 2017، صدر قرار من وزير التربية والتعليم، قرار بأن الولاية التعليمية تكون للطرف الحاضن دون الحاجة إلى صدور حكم قضائي بذلك، وهذا من شأنه تيسير تلك الأمور على الأمهات الحاضنات بعد الطلاق، حيث كانت المدارس تتعنت مع الأم في مسألة تعليم الأبناء بالرغم من وجود حكم قضائي بحضانتها للأولاد، فلم تكن المدارس تقبل بأي إجراء رسمي من قبل الأم إلا لحين الحصول على أمر من المحكمة بأحقيتها في الولاية التعليمية، وهو ما كان يأخذ فترة من الوقت ويؤثر سلباً على مصلحة الطفل وتحصيله الدراسي.

## 2- بالنسبة للرأي الاجتماعي في مسألة الولاية التعليمية:

قامت جمعية نهوض وتنمية المرأة بإجراء بحث ميداني على عدد من السيدات من مختلف المحافظات، وبناء على قصص الحالات التي تم تجميعها لدراستها فإننا نرى:

- يقوم كثير من الآباء بنقل الأبناء من مدارس ذات مستوى عالي لمدارس حكومية لكي ينتقم من الأم فقط على الرغم من قدرتهم المالية.
- في معظم أو أغلب الحالات تكون الأم حاضنة وتقاها بسحب ملف الطفل من مدرسته دون الرجوع لها أو إخبارها.
- كثير من الحالات استغل فيها الآباء الولاية التعليمية لإختطاف الأبناء أو لاستخدامها كوسيلة ضغط على الأم الحاضنة للتنازل عن النفقة أو لإجبارها على العودة لعصمتها.
- فالطبيعي أنه من يملك الحضانة يتصرف في كل الأمور التي تتعلق بها.. وإذا أرادت الأم أن تدخل أولادها مدارس مرتفعة المصاريف سيقرر القانون إذا كانت قدرات الأب تسمح بذلك أم لا واختيار المدرسة يرجع لقدرة الأب وإقرار القاضي وإذا أرادت الأم أن تكمل تعليم أولادها في مدرسة أعلى تدفع هي الفرق وتحل الإشكالية.

✚ كما نصت المادة (65) المقترحة على: (ويجوز أن تشمل الدعوى على طلب مستعجل لقاضي الأمور المستعجلة للفصل في نزاع قائم متعلق بمصلحة الصغار التعليمية، وللقاضي اصدار امره في الطلب المقدم بما يحقق مصلحة الطفل الفضلى على وجه السرعة. مع الاحتفاظ بحق المباشرة التعليمية للطرف الغير ولي تعليمياً).

والمقصود من عبارة (مع الاحتفاظ بحق المباشرة التعليمية للطرف الغير ولي تعليمياً) وضع عقبة في سبيل تنفيذ هذه المادة وإيقاف أثرها.

ففي حالة وجود أحد الطرفين له الولاية التعليمية - فإن الطرف الآخر له حق أن يباشر العملية التعليمية، فما معنى مباشرة الحق؟ أليس هو تنفيذ الحق؟ لماذا لم يقول متابعة العملية التعليمية، فما إلزامية أن يكون أحد الأطراف له الولاية التعليمية إذا كان الطرف الآخر له الحق أن يباشر بنفسه العملية التعليمية؟!.

المادة 66

النفقات

مادة (66)

تجب النفقة للزوجة على زوجها من تاريخ العقد الصحيح إذا سلمت نفسها إليه لو حكما حتى لو كانت موسرة أو مختلفة معه في الدين ولا يمنع مرض الزوجة من إسحقاقها للنفقة وتشمل النفقة الغذاء والكسوة والسكن ومصاريف العلاج وغير ذلك بما يقتضيه به الشرع

ولا تجب النفقة للزوجة إذا ارتدت ، أو إمتنعت مختارة عن تسليم نفسها دون حق ، أو اضطرت إلى ذلك بسبب ليس من قبل الزوج أو خرجت من مسكن الزوجية دون إذن زوجها ، ويحق للزوج اثبات ارتداد الزوجة أو امتناعها عن تسليم نفسها إليه أو خروجها عن طاعة الزوج وذلك بكافة طرق الإثبات ،

ويكون اثبات ارتداد الزوجة بموجب حكم نهائي قضائي بات أو بشهادة أربع شهود

ولا يعتبر سبب لسقوط نفقة الزوجة خروجها من مسكن الزوجية ، دون إذن زوجها في الاحوال التي تباح فيها ذلك بحكم الشرع مما ورد به نص أو جري به عرف أو قضت به ضرورة ولا خروجها للعمل المشروع ما لم يظهر أن استعمالها لهذا الحق المشروط م شوب بإساءة إستعمال الحق أو منافع لمصلحة الأسرة وطلب منها الزوج الامتناع عنه وتعتبر نفقة الزوجة ديناً على الزوج من تاريخ امتناعه عن الاتفاق مع وجوبه ، ولا تسقط الا

بالإداء أو الإبراء

ولا تسمع دعوى النفقة عن مدة ماضية لأكثر من سنة نهايتها تاريخ رفع الدعوى . ولا يقبل من الزوج التمسك بالمقاصة بين نفقة الزوجة وبين دين له عليها إلا فيما يزيد على ما يفي بحاجتها الضرورية، ويكون لدين نفقة الزوجة امتياز على جميع أموال الزوج، ويقدم في مرتبته على ديون النفقة الأخرى .

**تعليق الجمعية على المادة (66):**

هذه المادة أمر منكر بشكل كبير، فكيف يكون إثبات الردة بشهادة أربعة شهود؟ فالردة من أمور الدين ، والدين علاقة بين الشخص وربّه، فكيف يمكن للشهود التبين من أن الزوجة خرجت من الدين؟! كما أنها تصطدم مع الفقرة الأولى من نفس المادة التي تقول (تجب النفقة للزوجة على زوجها حتى لو كانت موسرة أو مختلفة معه ف الدين)، وهو أمر طبيعي، لأن اساس الاتفاق على الزوجة ليس مرتبط بمدى ارتباطها بالدين ولكنه بسبب السكن والمودة والرحمة التي لا علاقة لها بالدين.

### المادة (70)

#### مادة (70)

تقدر نفقة الزوجة بحسب حال الزوج وقت فرضها يسراً أو عسراً كما تقدر نفقة الصغار بحسب حال الاب وقت فرضها على ألا تقل النفقة في حالة العسر عن القدر الذي يفي بحاجتهم الضرورية على ألا يتحقق مبدأ الاثراء بلاسبب

#### تعليق الجمعية على المادة (70):

✚ هذه المادة تتناقض مع الفقرة الأولى من المادة 66 التي تقول (تجب النفقة للزوجة على زوجها حتى لو كانت موسرة أو مختلفة معه في الدين)، وبذلك إن كانت الزوجة موسرة فإن نفقة الزوج عليها تعتبر اثناء بلا سبب، وبذلك تصطدم المادة مع بعضها.

### المادة (73)

#### مادة (73)

يقدر القاضي النفقة حسب مدى سعة ويسار الملزم بالانفاق وما ثبت من اجمالى صافى دخله الشهرى مراعي النسب الاتية عند فرض قيمة النفقة :

1. من 10% حتى 25% من صافى الدخل الشهرى اذا كانت نفقة زوجي او عدة , وتكون من 30% حتى 40% في حالة وجود اكثر من واحدة.
2. من 10% حتى 25% للوالدين او أيهما.
3. من 10% حتى 40% للزوجة او المطلقة ولولد أو اثنين والوالدين او أيهما.
4. 15% حتى 50% للزوجة او المطلقة واكثر من ولدين والوالدين او أيهما.

#### تعليق الجمعية على المادة (73):

✚ وضعت هذه المادة أكثر من نسبة لتقدير النفقات، أعلاها 15% حد أدنى في حالة وجود زوجة أو أكثر، أو أكثر من طفلين، الأبوين.

ففي حالة وجود زوج دخله الشهرى 1200 ج يتم تقسيمها على مثلاً (زوجتين + 3 ابناء + ابوين = 7 افراد ،  
1200 ج × 15% = 180 ج

180 ج / 7 افراد = 25.5 ج للطفل الواحد



ولم تراعى المادة أي حق من حقوق الأطفال ولا الزوجة، ولم تحاسبه المادة على زواجه من أخرى رغم ضعف دخله، بل عاقبت الأطفال بأن يكون نصيب الطفل شهريا 25 ج مأكلا وملبس ومشرب، فمن منا يصرف 25 ج شهريا على الطعام والشراب، ولماذا يعاقب القانون الطفل؟ فأين مصلحة الأطفال؟

## المادة (81)

### مادة (81)

إذا أمتنع المحكوم عليه عن تنفيذ الحكم النهائي الصادر في دعاوى النفقات والأجور وما في حكمها ودعوى مؤخر الصداق والمتعة جاز للمحكوم له أن يرفع الأمر إلى المحكمة التي أصدرت الحكم أو التي يجرى التنفيذ بدائرتها ، ومتى ثبت لديها أن المحكوم عليه قادر على القيام بأداء ما حكم به عن طريق تحريات جهة الإدارة والمستندات المقدمة بالدعوى وأمرته بالأداء ولم يمثل حكمت بحبسه مدة لا تزيد على ثلاثين يوما .

فإذا أدى المحكوم عليه ما حكم به أو احضر كفيلا يقبله الصادر لصالحه الحكم ، فإنه يخلو سبيله ، وذلك كله دون إخلال بحق المحكوم له في التنفيذ بالطرق العادية .

ولا يجوز في الأحوال التي تطبق فيها هذه المادة السير في الإجراءات المنصوص عليها في المادة ( 293 ) من قانون العقوبات ما لم يكن المحكوم له قد أستنفذ الإجراءات المشار إليها في الفقرة الأولى .

وإذا نفذ بالإكراه البدني على شخص وفقاً لحكم هذه المادة ، ثم حكم عليه بسبب الواقعة ذاتها بعقوبة الحبس طبقاً للمادة ( 293 ) من قانون العقوبات ، استتزلت مدة الإكراه البدني الأولى من مدة الحبس المحكوم بها ، فإذا حكم عليه بغرامة خفضت عند التنفيذ بمقدار خمسة جنيهاً عن كل يوم من أيام الإكراه البدني الذي سبق إنفاذه عليه .

ويحق للصادر ضده حكماً في دعوى الحبس الاستشكال من الحكم امام قاضي التنفيذ لمحكمة الاسرة وذلك وفقاً لذات القواعد الاجرائية المنصوص عليها بقانون المرافعات المدنية والتجارية

### تعليق الجمعية على المادة (81):

نرى أنه أمر متوقع من هذا مشروع القانون وهو التسوية وإطالة أمد التقاضي ووضع العقوبات التي تضر بمصلحة الزوجة والصغير، حيث وضع عقبة جديدة بعد الحصول على حكم نهائي بالامتناع عن أداء النفقة، إذا فتح له باب الاستشكال في التنفيذ حسب قانون المرافعات، أي إشكال أول وإشكال ثانى واجراءات وقف تنفيذ واعلان وسماع مرافعات، وهو ما لا يضر إلا الزوجة وصغارها.

علماً ان المادة أوردت أن عقوبة الامتناع عن دفع النفقة بعد كل هذه الاجراءات لا تزيد عن 30 يوم ، في حين أوردت المادة 85 أن جزاء الزوجة إن حصلت على مبلغ من بنك ناصر وأثبت الزوج أنها لا تستحقها هو الحبس سنتين أي 730 يوم، أي أنها تعاقب بحوالي 25 ضعف عقاب الزوج الممتنع.

## المادة (88)

### بيت الخبرة البرلماني مادة (88)

يجوز للنيايه العامه ، متى عرضت عليها منازعه بشأن حضانه صغير في سن حضانه النساء ، او طلبت حضانه مؤقتا من يرجح الحكم لها بذلك ، ان تصدر بعد اجراء التحقيق المناسب قرارا مسببا بتسليم الصغير الى من تحقق مصلحته معها .  
ويصدر القرار من رئيس نيايه على الاقل ، ويكون واجب التنفيذ فورا الى حين صدور حكم من المحكمة المختصة في موضوع حضانه الصغير .

وبهذه المادة (88)، وبعد أن كانت حضانه الصغير حق أصيل للأم ولها الحق في حالة انتزاعه منها أن تحصل على أمر من نيايه الأسرة بتسليمه إليها فورا، جاء نص المادة 88 من مشروع القانون ليفتح باب منازعه الأم في الحضانه أمام النيايه بصور قرارات وقتيه واجبه النفاذ لانتزاع الصغير من حضانه الأم لحين الفصل في دعوي الحضانه أمام محكمة الأسرة.

### تعليق الجمعية على المادة (88)

#### أ- الرأي الشرعي:

- لا تقدم الشريعة الإسلامية-في مبادئها المقطوع بثبوتها ودلالاتها- على الأم أحداً في شأن الحضانه ما لم تتزوج، ولا يوجد نص ثابت سواء في القرآن أو السنة النبوية يحدد السن الذي تنتهي عنده حضانه الأم لوليدها.
- كما تؤكد على قرار مجمع البحوث الإسلامية في تشكيل لجنة فقهية لدراسة كافة مواد القانون الأحوال الشخصية بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية ، برئاسة الدكتور أحمد الطيب شيخ الأزهر، وأقرت اللجنة في 5 مايو 2011 ، استمرار العمل بترتيب الحضانه للأم ثم والدة الأم ثم والدة الأب ثم أخواتها، وليس نقل الحضانه مباشرة من الأم للأب -في حالة سقوط الحضانه من الأم، لأن النساء أقدر على التعامل مع الأطفال بهذا السن، وفي هذا العمر يكون احتياج الأبناء للرعاية والحنان هو الاحتياج الأكبر.

#### ب- بالنسبة للشق الاجتماعي في المادة 88:

كما تؤكد على ما كشفته الدراسات من نتائج تؤكد أن الآباء يريدون إسقاط الحضانه عن الأم للحصول على الشقة، حيث جاءت نتائج دراسات جمعية نهوض وتنمية المرأة كما يلي:

- 78% من الرجال أرادوا الحضانة وتخفيض سنها للحصول على الشقة.
- 85% من الرجال (أزواج السيدات وأيضًا الرجال من البحث) تزوجوا بأخرى أثناء الطلاق أو بعده.
- 8% فقط من النساء تزوجن بآخر رسمي.

## المادة 99

### الطعن على الأحكام والقرارات

#### مادة (99)

طرق الطعن في الأحكام والقرارات الميينة في هذا القانون هي الاستئناف والنقض والتماس إعادة النظر وتتبع- فيما لم يرد به حكم خاص في المواد الآتية - القواعد والإجراءات المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية.

### تعليق الجمعية على المادة (99)

ترى الجمعية أن هذه المادة ليس لها داعى وبها خلط كبير بين الطرق العادية والطرق الغير عادية للطعن حيث وضع طريقة عادية وهي الاستئناف، وأضاف لها الطرق الغير عادية فى الطعن (النقض والالتماس وإعادة النظر)، وجعل كل ذلك هى طرق الطعن فى القرارات والأحكام، وبذلك أدخل مثلا فى الأحكام الصادر فى التطبيق (بهدف إطالة أمد التقاضى) النقض والتماس إعادة النظر، وساوى بينها وبين الاستئناف وجعلها من الطرق العادية فى الطعن.

ومصر بها محاكم استئناف بعدد محافظات مصر، ولها محكمة نقض واحدة، وهنا نرى أن واضع المادة أراد أن يفتح الباب أمام المتقاضين للطعن العادى بالنقض حتى تستمر الدعوى سنوات أطول بكثير ، وكذلك ما ورد فى المادة 103 من إمكانية طلب الخصوم فى الدعوى وقف القضية لأخذ رأي محكمة النقض فى أي من المسائل التى تخص الدعوى، وذلك لإطالة التقاضى مدة أطول.